مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥١١**

الاثنين، ٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أوسوريو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيد دنلوب
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد وانغ من
	غابون	السيد ميسون
	فرنسا	السيد بريانس
	لبنان	السيدة زيادة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	نيجيريا	السيد إيدوكبا
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في ما يتعلق بالعراق

التقرير الثاني للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٩٣٦ (٢٠١٠) (S/2011/213)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ما يتعلق بالعراق

التقرير الثاني للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٩٣٦ (٢٠١٠) (S/2011/213)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أد ملكيرت، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2011/213، التي تتضمن التقرير الثاني للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٩٣٦ (٢٠١٠).

أعطي الكلمة الآن إلى السيد أد ملكيرت.

السيد ملكيرت (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لموافاة المجلس بإحاطة إعلامية عن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. كما هو مبين في تقرير الأمين العام (S/2011/213)، ففي حين أحرز تقدم ملحوظ خلال الأربعة أشهر الماضية، ولا سيما مع تشكيل حكومة شراكة وطنية جديدة، فإن تحديات كثيرة لا تزال متبقية.

إن الأحداث الجارية في المنطقة التي ينتمي إليها العراق والدعوات المستمرة من أجل التغيير تكتسي أهمية كبيرة. وفي حين أن العراق قطع خطوات كبيرة في انتقاله الديمقراطي في السنوات الأخيرة، والتي شملت اعتماد دستور وانتخابات وطنية موثوقة وحكومة شراكة وطنية عريضة ومناخ متفتح لوسائط الإعلام والمجتمع المدني، فإن شعب العراق يطالب الآن بالفوائد التي وعد بها زعماؤه. يتعلق جوهر الاحتجاجات التي تجري في أنحاء العراق منذ ٢٥ شباط/فبراير بشواغل مشروعة بشأن فرص عمل أفضل وتوفير الخدمات الأساسية والمساءلة. وإذا لم تتم تلبية هذه المطالب، فإن المكاسب السياسية والديمقراطية التي تحققت حتى الآن قد تبدو جوفاء بالنسبة للكثيرين من العراقيين العاديين، ولن تكون هذه مهمة سهلة بالنسبة لحكومة العراق.

إن كيفية تهيئة الفرص والاستجابة إلى تطلعات الشباب ستكون أساسية. يقدر أن ٧٨ في المائة من سكان العراق دون سن الـ ٣٥ و ٤٣ في المائة دون سن الـ ١٥. ويشكل الشباب ٥٠ في المائة من إجمالي معدل البطالة، حوالي مليون شخص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أقل من ٤٠ في المائة من الأطفال يلتحقون بالمدارس بعد تعليمهم الأساسي، و ٢١ في المائة فقط مسجلين في السنتين الأخيرتين من المدارس الثانوية. إن هذه الإحصاءات ترسم صورة لجيل من الشباب آفاقه المستقبلية محدودة.

إن المسؤولين العراقيين المنتخبين يأخذون هذه القضايا بجدية وأظهروا تصميما متجددا على العمل بشكل حاسم. وكلف رئيس الوزراء المالكي الوزراء بكفالة وضع خطط قابلة للتطبيق، في غضون ١٠٠ يوم، لتحقيق تقدم ملموس في المجالات الرئيسية المتمثلة في توفير فرص العمل والخدمات. وأعلنت أيضا مبادرات أخرى، بما في ذلك

تخفيضات في نفقات الدفاع والمرتبات الحكومية وكذلك التصدي للفساد.

وبدأنا مع نائبة الممثل الخاص للشؤون الإنسانية وشؤون إعادة البناء والتنمية، كريستين ماكناب، باسم فريق الأمم المتحدة القطري، مناقشات مع رئيس الوزراء بشأن الكيفية التي يمكن أن تحسن بها الأمم المتحدة دعم جهود حكومته. واقترحنا، رهنا بموافقة الحكومة ودعم التمويل المشترك، تنفيذ قائمة مشاريع يمكن توسيعها وتسريعها بسرعة لمعالجة بطالة الشباب والصحة والتغذية وإدارة النفايات الصلبة والتوزيع العام للحصص الغذائية والحصول على المياه، بصفة خاصة. واقترحت أيضا مبادرات محددة لدعم الحوار بين حكومة العراق والمجتمع المدني، مع التركيز على تعزيز حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، سيجتمع في الشهر القادم المانحون الثنائيون والبنك الدولي والأمم المتحدة مع وفد لمجلس الوزراء لاستعراض التوصيات على صعيد السياسات في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعراق وبناء القدرة المؤسسية، التي قدمها منتدى شركاء العراق إلى الحكومة فيما يسمى ”كتاب ملخص أوضاع العراق“.

ولا تزال المسائل المعلقة من تشكيل الحكومة تستلزم إيلاء الاهتمام. ومن المأمول أن يسهم تعيين وزير للتخطيط هذا الأسبوع في تعزيز التقدم على الجبهة الاجتماعية والاقتصادية. غير أنني، ما زلت أشعر بالقلق من عدم التوصل بعد إلى اتفاق بشأن الحقائب الوزارية الأمنية الرئيسية. ومع إعلان السيد إياد علاوي، في ٣ آذار/مارس، قراره عدم ترأس المجلس الوطني المقترح للسياسات العليا، لم يتضح بعد كيف ستتسنى متابعة اتفاقات اقتسام السلطة بفعالية وهي التي تم التوصل إليها خلال مفاوضات تشكيل الحكومة. ولذلك أحث الزعماء السياسيين على تنحية خلافاتهم جانبا واختتام عملية تشكيل الحكومة. وسيساعد ذلك حكومة العراق في الوفاء بوعدها لمن صوتوا في آذار/مارس ٢٠١٠.

وفي حين أن التطورات في العراق لم تعد تتصدر تغطية وسائط الإعلام الدولية، فإن استقرار العراق لا يزال تحت ضغوط. إن استهداف شتى الطوائف والهجمات الإرهابية على الهياكل الحكومية، كهجوم ٢٩ آذار/مارس على مبنى مجلس محافظة صلاح الدين، الذي قتل فيه ٧٦ شخصا على الأقل وأصيب حوالي ١٠٠ آخرين، لا يزال يذكرنا بالعقول والمخططات التخريبية القائمة. وفضلا عن ذلك، لا ينبغي تجاهل احتمال محاولة البعض استغلال بعض التطورات في المنطقة لإشعال توترات طائفية. ورغم أن الاتجاه العام في الحوادث الأمنية في الأشهر الأخيرة يشير إلى تراجع، لا تزال التقارير تفيد بوقوع ما معدله ٢٥ حادثا يوميا. غير أن الحكومة وقوات الأمن والمجتمع يواصلون جهودهم لإحراز تقدم حاسم صوب الاستقرار والتطبيع. وبينما تستعد قوات الولايات المتحدة للرحيل، لا ينبغي نسيان العراق، وينبغي أن يكون المجتمع الدولي مستعدا لمواصلة دعمه.

تعكس الدعوة إلى التغيير في العراق أيضاً مطالب الشعب باحترام أقوى وأكثر منهجية لحقوق الإنسان الأساسية. وفي حين أيدت الحكومة صراحة مبدأ الحق في التظاهر، وقعت حوادث عنيفة في أجزاء مختلفة من البلاد، مما أسفر عن مقتل وجرح العديد من المواطنين العراقيين. وفي عدد من المناسبات، فُرضت قيود على المشاركة الفعالة في التظاهرات وعلى حرية تقارير وسائط الإعلام. وآمل أن تنظر السلطات المختصة في هذه الحوادث وأن تتخذ من الخطوات ما يكفل حماية هذه الحقوق الأساسية. وتعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، من جانبها، بشكل وثيق مع مجلس النواب والحكومة من أجل إنشاء لجنة عليا مستقلة لحقوق الإنسان. وبما أن القانون موجود بالفعل،

فقد طُلب منا المساعدة في تعيين الأعضاء وتقديم المشورة بشأن أفضل الممارسات.

وإذ أتكلم الآن، يساور البعثة القلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع حوادث عنيفة مؤخرا في معسكر أشرف أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى. وأكرر أن هناك حاجة إلى جهود لوقف العنف بهدف حل جميع المسائل سلميا. وأود أن أدعو حكومة العراق إلى تمكين بعثة الأمم المتحدة من مراقبة الحالة على أرض الواقع.

إن الاستقرار والازدهار على المدى الطويل في العراق يعتمد أيضا على التقدم المحرز فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، وبشكل خاص، على تسوية مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها ومركز كركوك. وفي ذلك الصدد، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى بعض الأحداث التي وقعت مؤخراً.

كما هو موضح في تقرير الأمين العام، في أعقاب يوم من المظاهرات في كركوك يوم ٢٥ شباط/فبراير، نشرت حكومة إقليم كردستان نحو ٠٠٠ ٥ عنصر من قوات البشمركة في الإقليم، بحيث قامت فعلياً بتطويق مدينة كركوك المتنازع عليها. وقد أوضحت سلطات حكومة إقليم كردستان في وقت لاحق أن هذا جاء ردا على تهديد مزعوم بشن هجمات ضد المواطنين الأكراد من قبل عناصر النظام السابق والجماعات المتطرفة في الإقليم. و لم يتم تنسيق حركة هذه القوات عبر الآلية الأمنية المشتركة القائمة بين الجيش العراقي وقوات البشمركة الكردية برعاية قوات الولايات المتحدة في العراق. وفي لقاء مع الرئيس بارزاني، أعربتُ عن قلقي إزاء هذا الإجراء، وحقيقة أنه قد جاء خارج الإطار الذي يهدف إلى منع التوترات على الأرض على طول الحدود المتنازع عليها. وبحسب آخر المعلومات، يبدو أن الجهود التي بذلتها جهات عديدة قد أثمرت بالفعل عن عودة قوات البشمركة إلى مواقعها الأصلية.

وتؤكد تلك الأحداث على الحاجة إلى مناقشة مستقبل الآلية الأمنية الثلاثية المشتركة وعملية تسوية حدود البلد الداخلية المتنازع عليها. وتمشيا مع الدعوة التي وجهها مجلس الأمن في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (انظر S/PV.6450) إلى تكثيف الجهود للمضي قدما نحو اتفاق سياسي عن طريق التفاوض، تستكشف البعثة مع الحكومة والقادة السياسيين الطرائق الممكنة التي تكفل عملية حوار كهذه. وبناء على عمل فرقة العمل الرفيعة المستوى، الذي أدى إلى فهم أفضل للمسائل المتعلقة بالممتلكات واللغة والمعتقلين، فضلا عن حماية الأقليات، يسرني أن أفيد بإحراز بعض التقدم الأولي المشجع.

وبمساعدة منا، تم التوصل، في ٢٧ آذار/مارس، إلى اتفاق بين المسؤولين الحكوميين وممثلي الأحزاب السياسية الرئيسية على العمل مع بعثة الأمم المتحدة بشأن القضايا الرئيسية المعلقة من خلال آلية تشاور دائمة تشكل منتدى للتشاور الوقائي المتعدد الأطراف لحالات الصراع المحتملة. واتُفِق أيضاً على عقد اجتماعات إضافية في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو لمناقشة مسألة كركوك ونينوى والإحصاء السكاني الوطني والآلية الأمنية المشتركة. وفيما يتعلق بمستقبل تلك الآلية، أعتقد أن البعثة تستطيع، إن طلبت منها الأطراف ذلك، أن تؤدي دوراً في الاتصال والتيسير بين جميع الأطراف بغية الحفاظ على السلام والاستقرار، بما يتماشى مع ولايتها التي تنص على ”وضع الإجراءات اللازمة التي تقبل بها حكومة العراق لتسوية مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها“ (القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، الفقرة ٢ (أ) ’٣‘).

وبالانتقال إلى الحالة بين العراق والكويت، أود أن أذكِّر بأهمية القرارات التي اتخذها المجلس في ١٥ كانون الأول/ديسمبر (القرارات ١٩٥٦ (٢٠١٠)، ١٩٥٧ (٢٠١٠) و ١٩٥٨ (٢٠١٠))، التي عجّلت بتطبيع موقف

العراق في المجتمع الدولي. وشكّل قرار المجلس حافزا قويا للعراق والكويت لتكثيف الجهود الرامية إلى حل المسائل المعلقة بينهما. في ١٢ كانون الثاني/يناير، زار رئيس وزراء الكويت الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح، الحكومة في بغداد، وكانت أول زيارة من نوعها منذ عام ١٩٩١. وخلال زيارتي إلى الكويت في ١ شباط/فبراير، شعرت بتشجيع شديد بفعل الالتزام الذي أعرب عنه أمير دولة الكويت صاحب السمو الشيخ الصباح الأحمد الجابر الصباح، والمحاورون الحكوميون بدفع عجلة التقدم وحل المسائل مع العراق كجزء من التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين، اللذين يعترفان بأنهما سوف يستفيدان من التعاون في جميع المجالات. وبعد تلك الزيارة، تبادلت مع كلا الجانبين اقتراحات متماثلة بشأن خارطة طريق لمعالجة المسائل المعلقة، بما يتماشى مع توجيهات الأمين العام والآراء التي أعرب عنها أعضاء المجلس في كانون الأول/ديسمبر.

وفي ١٦ شباط/فبراير، قام رئيس الوزراء نوري المالكي بزيارة تاريخية إلى الكويت، وفّرت فرصة لتبادل متعمّق لوجهات النظر حول جميع المسائل ذات الأهمية لكلا الطرفين. ومن الأدلة الإضافية لفتح فصل جديد في العلاقات بين البلدين حضورُ الرئيس طالباني الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء دولة الكويت والذكرى السنوية العشرين لتحريرها في عام ١٩٩١ بموجب تكليف صادر عن الأمم المتحدة. والأهم من ذلك، أن أعضاء البرلمان العراقي وممثلي مجتمع الأعمال ووسائط الإعلام والمجتمع المدني قد وضعوا أيديهم في أيدي نظرائهم الكويتيين في التطلع نحو مستقبل أكثر إشراقا. وفي ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس، ترأس وزيرا الخارجية الشيخ محمد الصباح السالم الصباح وهوشيار زيباري الاجتماع الأول للجنة الوزارية المشتركة التي أنشئت للنظر في جميع المسائل التي تهم البلدين، مع إيلاء الأولوية لحل المسائل المعلقة ذات الصلة بالفصل السابع. وقد تلقيت تقارير من كلا الحكومتين تفيد بأن أجواء الاجتماع كانت إيجابية تماماً، وأن المناقشات بشأن مسائل بالغة الحساسية لكلا الجانبين كانت بناءة.

وأنا على ثقة بأن إعادة التأكيد المتوقعة من الحكومة العراقية للحدود البرية والبحرية عملاً بالقرار ٨٣٣ (١٩٩٣) قد باتت الآن في المتناول. وفي المقابل، أصبح هناك الآن أساس لتحقيق التفاهم المتبادل الكامل لمبدأ الوصول بحراً بدون عائق إلى الموانئ العراقية. وقد أعربت عن الأمل في أن كلا الطرفين سوف يغتنم هذه الفرصة الفريدة المتاحة الآن للتحلي بروح القيادة في تسوية نزاع معقد ومؤلم، وذلك في وقت تبحث فيه المنطقة عن آفاق جديدة للتعاون والتنمية كبديل عن الصراع والركود.

واسمحوا لي بأن أعرب عن تقديري للدعم الذي قدمته الجمعية العامة بموافقتها على زيادة مؤثرة في ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتمكيننا من مواجهة التحديات التشغيلية الضخمة التي نواجهها. فلكي نعتمد على أنفسنا، فإننا بحاجة لإيجاد مجموعة كاملة من الموارد اللوجستية والأمنية والمعيشية. ونقوم بذلك بالتعاون الوثيق مع حكومة العراق وقوات الأمن العراقية.

بيد أن هناك العديد من الشكوك، وأحيانا تكون الإجراءات المرهقة هي التي قد تقف في طريق الانتقال السلس والجيد التوقيت. إن الحالة التي تواجهنا غير مسبوقة، وهي تتعقد أكثر بسبب الحاجة الملحة لضمان استمرار سلامة وأمن موظفينا الدوليين والوطنيين. وتحقيقا لتلك الغاية، نتطلع أولاً، إلى استمرار دعم الدول الأعضاء من خلال توفير عدد إضافي من حراس الأمم المتحدة، وثانيا الموافقة النهائية على توسيع مجمعنا في بغداد، وهو مشروع أكثر فعالية من حيث التكلفة وبديل أسرع عن الخطة

الأصلية لتشييد بناء جديد، ليشكل أساسا لدار واحدة للأمم المتحدة في المستقبل؛ وثالثا، إنشاء مقرين للبعثة في كركوك والبصرة. ويسعدني الإفادة بوجود مستوى مثمر بصفة عامة من التعاون مع حكومة العراق ومن الدعم من جانبها، ونتطلع إلى تحقق مزيد من النتائج لوجودنا في المستقبل القريب.

وختاما، أود أن أكرر شكري لمجلس الأمن على الفرصة التي أتاحها لي اليوم. وبشكل شخصي، أود أن أضيف أنه أثناء العيش والعمل في بغداد، لاحظت بدء إزالة الصفوف التي لا نهاية لها من الحوائط الخرسانية على شكل حرف T خلال الشهور الماضية. وهذا أمر دال على التقدم الكبير المحرز في تجاوز سنوات من الحروب والصراعات والجزاءات التي نُكب بها البلد وعلى عودة مكانة العراق الدولية والحياة اليومية لشعبه إلى سابق عهدهما. وبشكل متزايد، لم تعد آفاق استعادة قاطني بغداد وسكان سائر أنحاء البلد لمنظر مدنهم وجمالها تبدو كما لو كانت حلما من الماضي. وبالعزيمة والحزم في العراق، تلتزم الأمم المتحدة بالمساعدة في بناء مستقبل أفضل لشعبه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد ملكيرت على إحاطته الإعلامية الشاملة والتوضيحية للغاية، وخاصة كلماته الختامية الدالة على وجود آفاق واعدة جدا؛ نأمل أن تكون واعدة حقا.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للعراق.

السيد البياتي (العراق) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أعرب عن شكرنا لسلفكم، السيد لي باودونغ، الممثل الدائم للصين، على جهوده الممتازة أثناء رئاسته في شهر آذار/مارس. كما نتوجه بالشكر إلى السيد آد ملكيرت، الممثل الخاص للأمين العام للعراق، وفريقه في بغداد وفي نيويورك على جهودهم الحثيثة في مساعدة حكومة العراق وشعبه.

يحيط وفد بلدي علما بتقرير الأمين العام عن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (S/2011/213) ويود أن يدلي بالملاحظات التالية.

على الصعيدين السياسي والأمني، فازت حكومة الشراكة الوطنية، بقيادة رئيس الوزراء نوري كامل المالكي، بثقة مجلس النواب العراقي بالإجماع، الذي وافق أيضا على برنامج عمل الحكومة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وأعلن رئيس الوزراء، لدى تقديمه برنامج الحكومة على مستوى الوزراء، أن هدف الحكومة سيكون

”بناء عراق ديمقراطي اتحادي تعددي وموحد، تسوده قيم العدالة والمساواة وحكم القانون ويستمد قوته من تنوعه الديني والفكري ويتعاون في المحيطين الدولي والإقليمي وينبذ العدوان والإرهاب والتمييز والانقسام الطائفي ويحترم حقوق الإنسان“.

وبرنامج عمل حكومة الشراكة الوطنية مبني على مجموعة واضحة من المبادئ. ومن بين تلك المبادئ الحفاظ على الدستور والاستقرار السياسي ودعمهما وتوسيع قاعدة المشاركة في العملية السياسية وتوطيد مؤسسات الدولة وبناء سيادة القانون. كما تشمل تلك المبادئ احترام حقوق الإنسان ورفض العدوان والإرهاب والتمييز وكفالة حق جميع العراقيين في العيش في سلام وأمن وحرية.

ويتضمن برنامج العمل أيضا الانتهاء من بناء القوات المسلحة وبسط سيادة القانون والانتهاء من مشروع المصالحة الوطنية واعتماد مبدأ التوازن والكفاءة في إدارة البلد. كما يركز برنامج العمل على نشر ثقافة التسامح والإخاء ونبذ العنف، وأخيرا، العمل على إقامة أفضل العلاقات

الممكنة بين العراق وجيرانه العرب وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي.

وقد تشكلت حكومة الشراكة الوطنية نتيجة توافق الآراء السياسي الذي جرى التوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وستعمل بقوة واستمرار وبلا كلل في سبيل تنفيذ جميع البنود الواردة في برنامج العمل الوزاري من أجل مصلحة الشعب العراقي. فالوقت حان ليجني العراق ثمار الصبر الذي تحلى به والتضحيات والمعاناة التي تكبدها لكي يعيش واقعا أفضل على صعيد الحقوق والخدمات الأساسية.

خلال الشهرين الماضيين، شهد العراق سلسلة من المظاهرات السلمية قدمت عددا من المطالب ذات الصلة بتحسين الخدمات وطريقة حياة العراقيين. وكان موقف رئيس الوزراء تجاه المحتجين واضحا، حيث أقر بحقهم في التعبير عن آرائهم ورفع أصواتهم في مواجهة أي أخطاء أو أوجه خلل. ومع مراعاة ضرورة الحفاظ على النظام العام حرصا على مصلحة البلد ولعدم تعريض الأمن والاستقرار للخطر، فإن من واجب الحكومة حماية المحتجين والاستماع لأصواتهم من أجل معالجة مشاكلهم.

وبعد المظاهرة السلمية التي نُظمت في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، قال رئيس الوزراء في خطاب عام وجهه إلى الأمة إنه ”لن يتم تجاهل أي أمر جرى الاعتراض أو الاحتجاج عليه“، مضيفا:

> ”سأواصل شخصيا تنفيذ جميع الأمور التي تدخل في نطاق اختصاصي بصفتي رئيس مجلس الوزراء وكذلك متابعة عمل الوزراء والحكومات المحلية لحملهم على تنفيذ الوعود التي قطعوها للمواطنين برزانة وعلى نحو مسؤول“.

وتلا ذلك عقد جلسة استثنائية لمجلس الوزراء، حددت فترة ١٠٠ يوم يجري بعدها تقييم عمل جميع الوزراء لتحديد نجاحهم أو فشلهم في أداء العمل الموكل إليهم. وأكد المجلس أنه سيجري تغييرات في ضوء نتيجة التقييم.

تواصل قوات الأمن العراقية الاضطلاع بمسؤولياتها في جميع أنحاء البلد وتظهر أعلى درجات المسؤولية والانضباط والقدرة على تحسين الحالة الأمنية في البلد. وتشير تقارير وزارتي الصحة والداخلية إلى أنه خلال شهر شباط/فبراير ٢٠١١، شهد العراق تحسنا ملحوظا في الحالة الأمنية. والعدد المنخفض للقتلى أو المصابين في التفجيرات التي نفذتها الجماعات الإرهابية لهو دليل واضح على كفاءة وحرفية قوات الأمن العراقية. وخلال الاجتماع مع كبار قادة الأمن الذي عقد في ٣ آذار/مارس، شدد رئيس الوزراء على ضرورة تنشيط جهود الاستخبارات بوضع خطط فعالة لسلطات الاستخبارات لإجهاض جميع المخططات العدائية.

وخلال اجتماع عقد في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ مع أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أكد رئيس الوزراء نوري المالكي على حرص الحكومة العراقية على توفير ضرورات الحياة اليومية الأساسية للعراقيين المشردين، أينما كانوا، وتلبية المتطلبات التي ستمكن المشردين من العودة إلى مواطنهم الأصلية. وتشير تقارير إلى أن حوالي ٨٩ ٠٠٠ أسرة قد عادت إلى مواطنها الأصلية خلال الربع الأول من عام ٢٠١١. والعمل مستمر في وزارة الهجرة والمهجرين لمضاعفة المنح المقدمة إلى الأسر لتشجيعها على العودة إلى مواطنها الأصلية.

وعلى الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وافق مجلس النواب العراقي على الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١١ في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١١، والتي يقدر حجمها بنحو ٨٢ بليون دولار، وهي أكبر ميزانية في تاريخ جمهورية

العراق. وجرى تخصيص ما مجموعه ٥٧ بليون دولار لتمويل الميزانية التشغيلية لعام ٢٠١١ وتخصيص ٢٥ بليون دولار لدعم ميزانية الاستثمار لعام ٢٠١١. وتركز الميزانية الجديدة على جوانب الخدمات والتطور العلمي وإيجاد الوظائف وكذلك على رفع مستوى معيشة المواطنين ودعم زخم إعادة بناء البلد.

وبفضل الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة لإيجاد آلاف الوظائف للعراقيين وتوسيع نطاق أنشطة القطاع الخاص الهادفة إلى إنشاء عدد من المشاريع، التي بدأت تجتذب العمالة المحلية، سجلت معدلات البطالة في العراق انخفاضا كبيرا. وفي الوقت الحالي، يبلغ معدل البطالة ١٥ في المائة؛ وكان يتراوح في السنوات الماضية بين ١٧ و ٢٨ في المائة.

لقد ارتفعت صادرات النفط العراقي خلال شهر شباط/فبراير لتصل إلى نحو ٢,٢ مليون برميل في اليوم. وتواصل الحكومة العراقية تنفيذ خطط لزيادة كمية النفط المصدّر، الذي يتوقع أن يصل إلى ٢,٧٥ مليون برميل في اليوم هذا العام، وإلى ٣,٣ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٢، و ٤,٥ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٣، و ٦,٥ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٤. وتعمل الحكومة العراقية في مجموعة من المشروعات الهادفة إلى زيادة السعة التخزينية لإنتاج النفط العراقي من ٥ مليون برميل تقريباً إلى ٢٠,٧ مليون برميل بحلول عام ٢٠١٤ من أجل كفالة استقرار تدفق النفط العراقي إلى الأسواق العالمية.

وتواصل الحكومة العراقية تنظيم جولات المناقصات، التي جرت في مجالات النفط والغاز، بهدف جذب شركات مؤهلة تملك خبرات عالمية لتطوير صناعة النفط العراقية. وينعكس ذلك في زيادة السعة الإنتاجية والتصديرية للنفط والغاز بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية. وقد أعلنت وزارة النفط مؤخراً عن تنظيم جولة مناقصات رابعة، سوف تجري في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، بهدف استكشاف ١٢ منطقة غاز جديدة وحفر ١٠ آبار لمقابلة العجز في إنتاج النفط ومخزوناته. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة احتياطات النفط والغاز للأجيال القادمة.

لقد شهد الاقتصاد العراقي حركة ملحوظة في أعقاب قيام الحكومة بإدخال سلسلة من اللوائح الاقتصادية والاستثمارية والمالية، ما أسهم في زيادة دخل الفرد، وتحسين القدرة الشرائية، ورفع مستوى خدمات الرعاية الاجتماعية. ومن خلال جولات مناقصات أجريت في مجالي النفط والغاز العام الماضي، تمكن العراق من جلب خبرات عالمية إلى هذين القطاعين، الأمر الذي سوف يحسّن من قدرتنا على زيادة الإنتاج والطاقة التصديرية، تعزيزاً للتنمية الاقتصادية.

وفي سياق انفتاح العراق إقليمياً ودولياً، شهدت الفترة الأخيرة عدداً من الزيارات المهمة، التي سأورد تفاصيلها بحسب ترتيب تاريخها. ففي كانون الثاني/يناير، زار بغداد رئيس الوزراء الأردني، السيد سمير زيد الرفاعي للتباحث في المسائل ذات الاهتمام المشترك لبلدينا. وفي ٥ كانون الثاني/يناير زار بغداد وزير الخارجية الإيراني، السيد علي أكبر صالحي، لتقديم التهنئة بمناسبة تشكيلنا حكومة شراكة وطنية. وزار السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، بغداد في ٩ كانون الثاني/يناير لمناقشة التحضيرات العراقية لاستضافة مؤتمر القمة العربي المقبل. وقام سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، رئيس الوزراء في دولة الكويت، بزيارة تاريخية إلى بغداد في ١٢ كانون الثاني/يناير، حيث التقى برئيس الوزراء نوري المالكي وناقشا المسائل ذات الاهتمام المشترك وكيفية تطوير العلاقات الثنائية بين بلدينا. وزار نائب رئيس الولايات المتحدة، السيد جوزيف بايدن، بغداد في ١٣ كانون الثاني/يناير لمناقشة سبل تطوير العلاقات بين العراق والولايات المتحدة في العديد من المجالات من خلال تنشيط اتفاقية الإطار الإستراتيجي. وقام رئيس وزراء سوريا، السيد

محمد ناجي عطري، بزيارة إلى بغداد في ١٥ كانون الثاني/يناير لمناقشة تطوير العلاقات وتوسيع آفاق التعاون بين البلدين. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، زار بغداد السيد أحمد داود أوغلو، وزير الخارجية التركي، للتباحث في المسائل ذات الاهتمام المشترك بين تركيا والعراق. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، زار بغداد السيد يوري شافرانكي، رئيس مجلس اتحاد منتجي النفط والغاز في روسيا، لمناقشة سبل تعزيز التعاون في مجال الاستثمار في قطاعي النفط والغاز. وفي ١٤ شباط/فبراير، زار بغداد السفير تان سري عبد المجيد خان، المبعوث الخاص لرئيس وزراء ماليزيا، حاملاً رسالة من رئيس الوزراء الماليزي تتعلق بتوسيع آفاق التعاون في العديد من المجالات. وزار نائب وزير الخارجية الصيني زانغ زيون بغداد في ٢٣ شباط/فبراير لمناقشة تطوير العلاقات الثنائية وتوسيع التعاون بين بلدينا. وزار بغداد السيد أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بغداد في ١٦ آذار/مارس لمناقشة سبل التعاون بين العراق ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وزار رئيس الوزراء التركي، السيد رجب طيب إردوغان، بغداد في ٢٨ آذار/مارس للتباحث بشأن العلاقات الثنائية، وسبل تعزيزها، والحالة في المنطقة، والمسائل ذات الاهتمام المشترك. وبالأمس، زار بغداد وزير الدفاع في الولايات المتحدة، روبرت غيتس، وعقد اجتماعات مع الرئيس جلال طالباني، ورئيس الوزراء نوري المالكي، وزعماء عراقيين آخرين، تتعلق بموقف ميثاق أمني اتفق البلدان بشأنه.

وفي الوقت نفسه، عمل المسؤولون العراقيون أيضاً بجد لتعزيز العلاقات الثنائية على الصعيدين الإقليمي والدولي. فقد زار الرئيس جلال طالباني دمشق لعقد لقاء مع الرئيس السوري بشار الأسد في ١٢ شباط/فبراير لمناقشة سبل تطوير العلاقات الثنائية. وفي ٢٥ شباط/فبراير زار الرئيس طالباني الكويت، حيث التقي بأمير الكويت، الشيخ الصباح الأحمد الجابر الصباح، وشارك في احتفالات دولة الكويت باستقلالها وتحريرها. وزار رئيس الوزراء المالكي دولة الكويت في ١٦ شباط/فبراير لمناقشة تطوير العلاقات وتوسيع التعاون في مختلف المجالات. وخلال هذه الزيارة، تم التوصل إلى اتفاق بشأن تنشيط عمل اللجان المشتركة وعقد اجتماع للجنة الوزارية العراقية الكويتية المشتركة، برئاسة وزيري خارجية البلدين، بهدف حل جميع المسائل المعلقة. كما زار الكويت رئيس مجلس النواب العراقي، أسامة النجفي، في ٢٠ آذار/مارس. وخلال الزيارة، تم الاتفاق مع السيد جاسم الخرافي، رئيس مجلس الأمة الكويتي، على تشكيل لجنة تضطلع بتنسيق عمل الصداقة بين البلدين. وزار وزير الخارجية العراقي، هوشيار زيباري، القاهرة في ٢ آذار/مارس لترؤس أعمال الدورة ١٣٤ لمجلس الجامعة العربية لمناقشة التطورات الراهنة في المنطقة. وفي ١٩ آذار/مارس، زار وزير الخارجية زيباري باريس للمشاركة في مؤتمر القمة الوزاري لدعم الشعب الليبي، حيث ألقى خطابا أكد فيه موقف العراق الداعم للتوافق العربي والدولي بشأن إنفاذ منطقة حظر الطيران من أجل وقف العمليات العسكرية ضد المدنيين، ودعم الشعب الليبي في تحقيق تطلعاته للعيش الكريم. وزار السيد زيباري الكويت في ٢٧ آذار/مارس للمشاركة في ترؤس الاجتماع الأول للجنة الوزارية العراقية الكويتية المشتركة.

وتماشيا مع رغبة العراق في تعزيز علاقاته مع البلدان العربية والتزامه بالاضطلاع بدور قيادي في دعم وتعزيز نظام العمل العربي المشترك، قبل العراق مهمة التحدي المتمثلة في استضافة مؤتمر القمة العربي المقبل، المقرر عقده في بغداد في أيار/مايو. ويقوم هذا القرار على أساس تأكيد العراق تطبيع علاقاته مع أشقائه العرب، وما نقوم به من أجل تقوية العلاقات مع العالم العربي. وتدعم جميع البلدان العربية تصميم العراق على ذلك، وتؤكده مشاركة هذه البلدان في مؤتمر القمة.

ويأتي انعقاد مؤتمر القمة العربي في بغداد في وقت مهم وحساس بالنسبة للعالم العربي. فالثورات التي حدثت في تونس ومصر، والأحداث المؤلمة الجارية في ليبيا، وامتداد المظاهرات والاحتجاجات إلى عدد من البلدان العربية قد منحت العراق دوراً قيادياً في العالم العربي. وتؤكد هذه الحالة على ضرورة أن يجري مؤتمر القمة حسب الجدول المقرر له، حتى يتم معالجة التحولات الجارية في المنطقة بالحلول الملائمة، مع مراعاة تطلعات وآمال الشعوب العربية.

في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عقد مجلس الأمن جلسة تاريخية بشأن العراق (انظر S/PV.6450)، واتخذ خلالها ثلاثة قرارات هامة ١٩٥٦ (٢٠١٠) و ١٩٥٧ (٢٠١٠) و ١٩٥٨ (٢٠١٠). وتمثل تلك القرارات بداية النهاية لحقبة الجزاءات والقيود التي فُرضت على العراق عقب جريمة غزو الكويت التي ارتكبها نظام صدام. وعلى الرغم من تلك الإنجازات الإيجابية، لا يزال أمام العراق شوط يتعين عليه أن يقطعه لحل جميع المسائل العالقة مع جارتنا الشقيقة الكويت.

وخلال الزيارة التي قام بها سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، لبغداد في ١٢ كانون الثاني/يناير، اتفقت الكويت والعراق على إنشاء لجنة وزارية مشتركة برئاسة وزيري خارجية بلدينا لمعالجة المسائل العالقة بيننا. وخلال زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي للكويت في ٢ شباط/فبراير، تم الاتفاق على تحديد موعد لاجتماع اللجنة الوزارية المشتركة.

وعقدت اللجنة أول اجتماع لها يومي ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس، ونظرت خلاله أربع لجان فرعية في جميع المسائل التي تهم البلدين، سواء كانت ذات طابع ثنائي أو تتعلق بالحالة بين العراق والكويت في ضوء قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتكمن أهمية اجتماع اللجنة المشتركة في كونه الأول من نوعه وفي نظره في مسائل حساسة للطرفين وفي أجواء الصراحة والشفافية التي سادته وفي الروح الإيجابية التي خيمت على الجلسات.

أود الآن أن أعلق على مسألة معسكر أشرف، التي أثارها السيد ملكيرت. ليس لدي أي معلومات عما حدث بالأمس، ولكنني أعرف موقف الحكومة العراقية، ألا وهو، أنها تعتبر المقيمين في معسكر أشرف لاجئين وأن لهم حقوقا. وهي لن تجبرهم على العودة إلى بلدهم الأصلي، إيران، ولكن ستشجعهم على الذهاب إلى بلد ثالث. غير أنه عندما سلمت قوات الولايات المتحدة المسؤولية عن معسكر أشرف للقوات العراقية وقررت الحكومة العراقية إنشاء مركز شرطة هناك، استخدم الناس في معسكر أشرف العنف ضد قوات الأمن والشرطة العراقية، مما أسفر عن حدوث وفيات وإصابات. ونحن نحاول دائما حل هذه المشكلة سلميا ونشجع بلدانا ثالثة على قبول هؤلاء الأشخاص باعتبارهم لاجئين.

وختاما، أود أن أشدد على امتنان حكومة بلدي للدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في العراق وللدعم الذي يقدمه السيد آد ملكيرت استجابة لطلب الحكومة وبناء على آليات متفق عليها بين الطرفين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير حامد البياتي على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.